

في العمق 7

تزايد عدد الوفيات لا يمنع الحكومات من وضع خطط الخروج من عزلة كورونا

الذي يتطلب الخضوع لاختبارات الدم للأجسام المضادة، والسماح للعمال الأصغر سناً بالعودة أولاً، حيث يتمتعون بمستويات مناعة أعلى لتجنب الإصابة بالمرض.

وفي إسبانيا، قالت وزيرة الميزانية ماريا خيسوس مونتيرو إن الإسبان سيستعيدون "حياتهم الطبيعية" تدريجياً اعتباراً من 26 أبريل فصاعداً، لكنها حذرت من أن "تخفيف قيود الحظر سيكون منظماً جداً لتجنب تفشي العدوى مرة أخرى". واعتمدت الحكومة حتى الآن بعض الإجراءات المشددة التي يمكن تطبيقها بمجرد أن يتم تخفيف الحظر، مشددة على أنه سيتم إطلاقها من قبل الخبراء.

وبالمثل، بدأت السلطات الفرنسية تتحدث بصراحة عن التخطيط لنهاية فترة الحظر التي من المقرر أن تنتهي حالياً في 15 أبريل، دون إعطاء تفاصيل. وقال ديلفرسي الفرنسي، الذي يقود المجلس العلمي الذي يقدم المشورة للرئيس، إن هناك ثلاثة أشياء ضرورية يجب على الناس اتباعها عند البدء في مغادرة منازلهم بانتظام: أبرزها أن تكون هناك اختبارات متعددة لمعرفة ما إذا كان الناس مصابين. مشيراً إلى أن الفرنسيين سيحتاجون إلى تبني عادة ارتداء الأقنعة في الخارج.

ويحث الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على العمل معاً لمعالجة مخاوف الخصوصية المتعلقة بتطبيقات الهواتف الذكية لتتبع الفيروسات مع قيام الحكومات بتطوير أدواتها الرقمية الخاصة. وتستخدم التطبيقات -التي تم إطلاق بعضها بالفعل- وهي بيانات موقع الهاتف الذكي لمراقبة تحركات حاملي الفيروس الخاضعين للحجر الصحي.

واعتبر الاتحاد الأوروبي أن استخدام مثل هذه التكنولوجيا يثير تساؤلات حول "الحقوق والحريات الأساسية". ويهدد الوباء بكساد اقتصادي كبير، الأمر الذي يحفز الدول على العودة إلى حياتها الطبيعية خشية المزيد من الأضرار الاقتصادية.

وحذر بنك فرنسا من أن الاقتصاد الفرنسي يدخل مرحلة الركود، مع انخفاض يقدر بـ6 في المئة في الربع الأول مقارنة بالثلاثة الشهور السابقة، بينما تواجه ألمانيا القوة الاقتصادية الأوروبية، ركوداً عميقاً.

كما يمكن لاقتصاد اليابان، ثالث أكبر اقتصاد في العالم، أن يتراجع بنسبة قياسية تبلغ 25 في المئة في هذا الربع من العام، وهو أعلى مستوى منذ بدء تتبع الناتج المحلي الإجمالي في عام 1955. ووقع أزمة كورونا أشد على الولايات المتحدة مع ارتفاع وفيات كوفيد-19. حيث عانت مدينة نيويورك من أسوأ أيامها حتى الآن وهو الثلاثاء الماضي، مع ارتفاع عدد الوفيات إلى ما يزيد عن 4 آلاف، وهو عدد يزيد عن المئات الذين قتلوا في حادثة 11 سبتمبر.

وفي جميع أنحاء العالم، تم تأكيد إصابة أكثر من 1.4 مليون شخص وتوفي أكثر من 80 ألف شخص.

أولئك الذين تواصلوا مع شخص مصاب بالفيروس إلى العمل في حال لم تكن لديهم أعراض.

وكشف شخص مطلع على مسودة التوصيات أنه في ظل التوجيهات المقترحة الموجهة إلى العاملين في المجالات الحرجة، فإنه سيتم السماح لهؤلاء الأشخاص بالعودة إلى العمل إذا قاموا بقياس درجة حرارتهم مرتين في اليوم وارتداء القناع الواقي.

من جهته أوضح الدكتور انتوني فوسي، كبير خبراء الأمراض المعدية في البلاد، أن إدارة ترامب تعمل على وضع خطط لإعادة فتح البلاد وإعادة تشغيل الاقتصاد وسط بصيص من الأمل في أن التباعد الاجتماعي ساعد على وقف انتشار الفيروس.

خبراء في شؤون الأوبئة يطالبون برفع العزل تدريجياً لتجنب موجة ثانية من الإصابات بالفيروس



واستدرك في حديثه لبرنامج فوكس نيوز "هذا لا يعني أننا سنفعل ذلك الآن. ولكن هذا يعني أننا بحاجة إلى الاستعداد للتخفيف من ذلك.. هناك الكثير من الأنشطة والخطط الجارية".

وفي أوروبا، يجري حالياً التفكير بشأن طريقة رفع تدابير العزل بشكل تدريجي، وتسعى الدول الأوروبية إلى الخروج من العزل لكن بأمان. ومن المتوقع أن يعلن رئيس الوزراء الإيطالي جيوسيبي كونتي في الأيام المقبلة المدة التي ستستمر فيها حالة إغلاق البلاد وسط توقعات بإمكانية تخفيف بعض القيود.

وتشمل الاقتراحات التي يتم طرحها في إيطاليا إصدار شهادات مناعة، الأمر

مارينا فيلينوف ووري هاينانت

نيويورك - لم يمنع تزايد حالات الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا في العالم الحكومات من وضع خطط الخروج من حالة العزلة التي فرضها الوباء والتفكير جدياً في العودة لنسق الحياة المعتاد واسترجاع الحركة الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى سبيل المثال، بدأت الولايات المتحدة وحكومات دول أخرى مثل الصين وأوروبا بتصوير استراتيجيات للخروج من عزلة كورونا، بالتفكير في تخفيف القيود المفروضة لاحتواء الوباء.

وعلى الرغم من الأمل الذي بعته رفع الصين العزل عن مدينة ووهان، البؤرة التي انطلق منها فيروس كورونا، الذي خلف أكثر من 75 ألف وفاة في العالم وأدى إلى وضع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في العناية المركزة، إلا أن خبراء في شؤون الأوبئة يطالبون برفع العزل تدريجياً لتجنب "موجة ثانية" من الإصابات بالفيروس.

وقال كبير خبراء الأوبئة الفرنسيين جان فرانسوا دلفرسي في مقابلة إذاعية "عند انتهاء فترة العزلة، لن ننقل حينها من الأسود إلى الأبيض، ولكن من الأسود إلى الرمادي".

وفي الوقت نفسه، يحذر السياسيون ومسؤولو الصحة من أنه في حين أن مستويات الوفيات، وحالات العدوى الجديدة قد تتوقف في أماكن مثل إيطاليا وإسبانيا ونيويورك، فإن الأزمة لم تنته بعد ويمكن أن تحدث موجة ثانية كارثية تضرب الدول إذا تخلت عن إجراءاتها الوقائية بشكل مبكر جداً.

وذكر جيمس سلاك، المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، بالمخاطر العالية للمرض. لافتاً إلى أن "جونسون أمضى ليلة ثانية في العناية المركزة لكن حالته مستقرة ويستجيب للعلاج".

وفي مؤشر إلى بدء عودة الحياة إلى طبيعتها، رفعت الصين ليل الثلاثاء- الأربعاء الإغلاق عن مدينة ووهان، المدينة الصناعية الصينية التي يبلغ عدد سكانها 11 مليون نسمة، مما يسمح للناس بحرية الحركة.

واعتبرت إعادة الفتح هذه علامة إيجابية لكنها عكست أيضاً أدوات الرقابة وسلطة الإكراه في الدولة الشيوعية. وسيتمتع على سكان مدينة ووهان استخدام تطبيق الهاتف الذكي الذي يظهر أنهم بصحة جيدة ولم يكونوا على اتصال مؤخرًا بأي شخص تم التأكد من إصابته بالفيروس. وحتى في ذلك الحين، ستبقى المدارس مغلقة، كما لا يزال الناس يخضعون لتجارب قياس درجات الحرارة عند دخولهم المباني، ويتم تشجيعهم على ارتداء الأقنعة بشدة.

ورغم العزل وبدء عودة الحياة إلى طبيعتها في ووهان، يواصل كوفيد-19- تفشيه، خصوصاً في الولايات المتحدة حيث أودى بحياة قرابة ألفي شخص في 24 ساعة، في عدد قياسي.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد الوفيات تدرس واشنطن توصيات جديدة تشمل إجراءات العزل، وتهدف إلى تسهيل عودة

الوباء فرصة للتخلص من منظمات إقليمية جامدة

اختفاء الجامعة العربية طال أكثر مما يجب



بارقة أمل للسيطرة على الوباء

الإقليمية الهشة، فإذا كانت المنظمات الأكبر والأقوى لم تنجح في الاختبار فمن الطبيعي أن تفشل من هي أقل ما يفرض إعادة النظر في الجدوى والقيمة والمعنى الذي يقدمه استمرار اتحادات إقليمية جامدة.

تشير المعطيات التي سلكتها نتائج انتشار كوفيد-19 إلى أن هناك جذراً تسقط وأخرى تنهض وعوالم سياسية واقتصادية تتشكل وفرضيات عذة تطل توصيف الدور الذي تلعبه هيكل مختلفة، ما يستوجب وضع كلها أو بعضها في مواجهة العواصف التي فجرها بركان كورونا، فالمهام التي تقوم بها ونشأت من أجلها تتحلل أو تتراجع أمام المتغيرات التي تظهر كل يوم، ويصعب تحديد وجهتها النهائية حتى الآن.

تتطلب مقدمات المشهد البازغ في عالم كورونا قياس المشهد بعد خفوته ومعرفة حجم التغير الذي سوف يلحق بالدور الذي تقوم به الكثير من المنظمات الإقليمية. لا أحد يستطيع القطع بإلغاء هذا الدور تماماً، سواء كان كبيراً أم صغيراً، معنواً أم مادياً، لكن المؤكد أن هناك إعادة تفكير في المهام الحيوية التي تقوم بها بعض الاندماجات، ومحاولات لترتيب سلم الأولويات.

حملت الكثير من الاتحادات الإقليمية جملة من الأهداف التي فرضت تكوينها أصلاً ومعظمها يتعلق بتحسين مستوى التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني والثقافى السياسي، لإحراز مكاسب أو درء خسائر جماعية، وقد تحقق ذلك بنسب متفاوتة لم تكن قادرة على التعاطي مع الانهكاسات السلسلة التي حملتها الرياح التي هبت مع كورونا.

ربما تتمكن بعض المنظمات الإقليمية من التكيف مع الواقع الجديد ومتطلباته المتنوعة ويعيد ربان السفن توجيهها إلى الناحية الصحيحة ورسم خارطة من الأهداف المبتكرة تستطيع عبور التغيرات الغامضة التي ستترتب عن الأزمة.

وهنا جوهر المشكلة التي من الضروري التغلب عليها وهي إجراء تعديلات في البروتوكولات الأساسية التي ظهرت مع التكوين.

تتراوح أشكال المنظمات الإقليمية بين الاقتصادية والسياسية والدفاعية والأمنية، فضلاً عن الصحية والاجتماعية والإنسانية الموزعة حسب المناطق وتتبع غالبيتها الأمم المتحدة، وهناك قائمة طويلة منها تقف شاهداً على مستوى النجاح والفشل ولكنها سيلحقها التغيير لتتوافق مع التطورات.

قد يكون النجاح حليفاً للاتحادات والاندماجات التي تستوعب دروس كورونا لذلك ستتطور منظمات وتختفي أخرى من خارطة الإقليمية، وربما يصبح الوباء فرصة للتخلص نهائياً من منظمات متفاسدة، أو يضعها أمام المسؤولية لإعادة اكتشاف دورها، فقد قضى الجائحة على كيانات بقيت لأجل البقاء، دون أن تظهر بصمات ملموسة.

عزّت أزمة كوفيد-19 تقاسم منظمات دولية في مهامها لعجزها عن إيجاد حلول خلاقة لمواجهة هذا الوباء أو حتى تهدئة الصراع العالمي للحصول على الكمادات والمعدات الطبية، ما يضع مستقبلها على المحك أمام خفوت دورها في ظل الأزمة الصحية الطارئة، كما في الملفات الإقليمية الساخنة، ويضع الوباء هذه المنظمات أمام اختبار حقيقي، وقد تخطت كورونا نهاية تكتلات مثل الجامعة العربية التي تلزم مع كل أزمة الصمت، وقد تضخ الحياة لدى المنظمات التي استوعبت دروس كورونا، وستشكل الأزمة الصحية فرصة لإعاش دورها.

أوجدت الدول الكبرى والصغرى منهجها الطبي والاقتصادي والاجتماعي في التعامل مع الأزمة، ولا يخلو من مضامين سياسية. وطغت الإجراءات الفريدة على غيرها. وكل دولة اختارت الصيغة التي تتواءم مع ظروفها المحلية في طرق العلاج، والصورة التي تريد تصديرها للأخرين، وتولى كبار المسؤولين مهمة التعبير عن تطورات الوباء في غياب شبه تام لفكرة التعاون الإقليمي والاحتفاظ بالحد الأدنى من العلاقات الثنائية في شكل مساعدات طبية ومشاورات علمية وأحياناً تراشقات سياسية.

كل دولة اختارت الصيغة التي تتواءم مع ظروفها المحلية في طرق العلاج، والصورة التي تريد تصديرها للأخرين

اختفت الجامعة العربية أكثر مما يجب وعلى وشك أن تفقد دورها الرمزي في عقد اجتماعات استثنائية توحى بالزخم المعنوي في مواجهة الأزمات الطارئة، وربما هذه المرة الأولى التي تعرف فيها الجامعة قدرها العملي في قضية يعجز المجتمع الدولي عن حل الغازما الدقيقة، وتضن على الشعوب العربية عبر الفيديو كونفرانس في 26 مارس الماضي، بارقة أمل في مجال تعاون الدول الكبرى، لكن نتائج بدت دبلوماسية أكثر من اللازم، وحتى الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت لدعم بنوك وهيئات مركزية لمواجهة المرض مشكوك في تنفيذها، مع انغماس كل دولة في هوموها.

مع أن الجائحة واحدة إلا أن القلوب والعقول شتى فالمرض لم يقتصر على دولة تستحق المساعدة، كما حدث مع اليونان عندما أعلنت إفلاسها وتكاتف معها الاتحاد الأوروبي لإنقاذها، وفي هذه المرة لم تتفق دولة على الحد الأدنى للتفاهم الجماعي حول البيات التعامل مع الأزمة، التي حوّلت غالبية الاتحادات الإقليمية إلى أشباح كيانات فاقدة الصلاحية، إما تخفتي من هذا العالم، وإما تدب فيها الدماء لإنعاشها وفقاً لما تفرزه كورونا من نتائج، لا تزال معالمها ملتبسة.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تخرج المنظمات الإقليمية من رحم الحروب والتحديات التي تواجهها منطقة معينة أو دول عدة، وتلتف حول مجموعة من الأهداف الإستراتيجية، وتأتي التحالفات عندما تتوافر رغبات وقواسم مشتركة، وصعدت غالبية الاتحادات الراهنة مع انتهاء حقب فاصلة في التفاعات الإقليمية والدولية أوجبت البحث عن صيغة تتبني طموحات عدد من الدول، فكانت منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ناهيك عن حزمة من الاندماجات في مناطق مختلفة، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. بارزة في النظام الدولي وزاد التعويل عليه خلال العقد الماضيين. ولم تعد هناك دولة أو منطقتان من غير غطاء إقليمي تتلحف به.

وعندما قررت بريطانيا الاتحاد الأوروبي بدا الموقف معياراً للتصورات العامة التي تفضلها التكتلات، ولحسابات داخلية معقدة قررت المملكة المتحدة المضي في طريق "بريكست"، الأمر الذي أحدث هزة اقتصادية وسياسية في العلاقات بين لندن والمجموعة الأوروبية.

ومثل الاجتماع الذي عقدته مجموعة العشرين عبر الفيديو كونفرانس في 26 مارس الماضي، بارقة أمل في مجال تعاون الدول الكبرى، لكن نتائج بدت دبلوماسية أكثر من اللازم، وحتى الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت لدعم بنوك وهيئات مركزية لمواجهة المرض مشكوك في تنفيذها، مع انغماس كل دولة في هوموها.

مع أن الجائحة واحدة إلا أن القلوب والعقول شتى فالمرض لم يقتصر على دولة تستحق المساعدة، كما حدث مع اليونان عندما أعلنت إفلاسها وتكاتف معها الاتحاد الأوروبي لإنقاذها، وفي هذه المرة لم تتفق دولة على الحد الأدنى للتفاهم الجماعي حول البيات التعامل مع الأزمة، التي حوّلت غالبية الاتحادات الإقليمية إلى أشباح كيانات فاقدة الصلاحية، إما تخفتي من هذا العالم، وإما تدب فيها الدماء لإنعاشها وفقاً لما تفرزه كورونا من نتائج، لا تزال معالمها ملتبسة.



وجه فيورينزو تاغليوي، الرئيس التنفيذي لمجموعة "سيك نيوجيت"، رسالة إلى العالم العربي من مدينة ميلانو الخاضعة للحجر الصحي، قال فيها "نشربنا العديد من القصص الحقيقية عن الإيطاليين الذين يعملون معاً للعيش وإنقاذ بلادنا الجميلة، التي تربطها علاقات خاصة مع الدول العربية التي أمل أن نتعرف على تجربتنا الحالية وتتعلم منها"، داعياً الدول العربية إلى أن تروي قصصها وأخبارها حول مواجهة هذا الوباء بنفسها ولا تنتظر جهة أخرى لتروي وتنتشر أخباراً غير صحيحة عنها".